



نخيل نيوز - متابعة

رفع النائب أحمد الشرماني، اليوم الاثنين، شكوى ضد وزيرة المالية طيف سامي، وقال إن الوزارة لا يحق لها الامتناع عن تنفيذ قانون التربية المنشور في جريدة الوقائع العراقية وهذا التعطيل يعد خرقاً للمادة 329 من قانون العقوبات العراقي، مؤكداً عزمه رفع شكوى أخرى ضد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني.

وقال الشرماني في منشور مرفق بوثيقة الشكوى: "التربيون هم الركيزة الأساسية لمجتمع سليم ومعافى وحقوقهم أمانة في أعناقنا ومن يسعى للمساس بما حققنا لهم من مكتسبات سيكون خصمنا أمام القضاء. أدناه الشكوى التي تقدمنا بها إلى السلطة القضائية بحق وزير المالية إضافة إلى وظيفته لعدم تنفيذها قانون التعديل الأول لقانون وزارة التربية رقم 22 لسنة 2011، وستلحقها شكوى في ذات الخصوص بحق السيد رئيس مجلس الوزراء.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



تم اعتمادها بالرسالة المتقر في مرفعه

كوماري عيراق  
ئه نجومه ني نوبينه ران  
نوسينگه ي بهرله ماننار  
أحمد الديوان الشرماني

جُمْهُورِيَّةُ الْعِرَاقِ  
مَجْلِسُ النُّوَابِ  
مَكْتَبُ الشَّائِبِ  
أَحْمَدُ الدِّيَوَانُ الشَّرْمَانِي

إلى / السيد قاضي محكمة تحقيق الرصافة المحترم

العدد: بلا

التاريخ: ١٧ / ١١ / ٢٠٢٥

المشتكي: احمد مجيد الشرماني / عضو مجلس النواب العراقي

المشكو منه: السيدة طيف سامي محمود / وزير المالية إضافة الى وظيفته.

جهة الشكوى:

استنادا إلى ما جاء في المادة (4) من قانون رقم (9) لسنة 2025 (التعديل الاول لقانون وزارة التربية رقم (22) لسنة 2011) التي نصت على (يُمنح منتسبو وزارة التربية مخصصات مقطوعة قدرها (300000) ثلاثمائة الف دينار شهريا)، ورغم أن قانون التعديل منشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (4841) في 2025/9/22 إلا أن وزارة المالية عطلت وامتنعت عن تنفيذ القانون المذكور، الأمر الذي يُعد خرقا للمادة (329) من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل، وحتى في حال الطعن بدستورية القانون فإن مجرد الطعن به لا يعطل تنفيذه ما لم يصدر قرار بات بعدم دستوريته.

عليه أطلب الشكوى بحق المشكو منه واتخاذ الإجراءات القانونية بحقه... مع وافر الود والاحترام

المشتكي

احمد مجيد الشرماني